



شمال العراق
المدنيون في
مرمى النيران



منظمة العفو
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2014

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2014

رقم الوثيقة: MDE 14/007/2014

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

5	المقدمة.....
6	عمليات قتل الأسرى والاختطاف التي تقوم بها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).
9	الهجمات والتهديدات في ظل العنف الطائفي.....
11	الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية.....
13	مقتل المدنيين وإصابتهم جراء عمليات القصف الجوي والمدفعي.....
15	انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الأطراف كافة.....
16	الهوامش.....

المقدمة

أدى استيلاء الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية في يونيو / حزيران الماضي وعلى بلدات وقرى واقعة في شمال غرب العراق إلى تزايد خطير في التوترات الطائفية وحركات النزوح الجماعي للسكان خوفاً من الهجمات وعمليات الانتقام الطائفية. ولقد فر جميع السكان باستثناء السنّة من الموصل وتلعفر والمناطق المحيطة بهما التي وقعت تحت سيطرة داعش، وذلك خوفاً من عمليات القتل والاختطاف والتهديدات والهجوم على ممتلكاتهم ودور عبادتهم.

ويصعب تحديد الحجم الحقيقي لعمليات القتل والاختطاف التي ارتكبتها الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولقد حرصت منظمة العفو الدولية على جمع الأدلة المتعلقة بعشرات الحالات. وحتى الساعة، فلا يظهر أن قوات داعش قد انخرطت في عمليات تشمل استهداف المدنيين بشكل جماعي ولكن قيامها بانتقاء الأهداف من قبيل الشيعة ومزاراتهم قد أثار مخاوفاً ورعباً بين أفراد الشيعة الذين يشكلون غالبية سكان العراق، ولكنهم يظلون أقلية في المنطقة التي وقعت تحت سيطرة داعش. وتجلت تبعات ذلك الخوف في شكل نزوح جماعي للشيعة وغيرهم من أفراد الأقليات الدينية الأخرى من قبيل المسيحيين واليزيديين. كما فر السنة المعارضون لداعش وعناصر قوات الأمن وموظفو الحكومة والذين سبق لهم العمل مع القوات الأمريكية - حيث استُهدف بعض أقاربهم من لدن قوات داعش.

ولقد دعت الدولة الإسلامية في العراق والشام العناصر السابقين في قوات الأمن وغيرهم ممن تعتبرهم ضالعين في أعمال القمع الحكومية إلى "التوبة" واعدةً بعدم التعرض لهم بسوء. وتجري العملية في مساجد محددة لهذا الغرض وتشمل إعلان التوبة على الملأ والتعهد بالولاء والطاعة لداعش. ولقد قبل كثيرون ممن لا زالوا في المناطق التي وقعت تحت سيطرة داعش هذه الدعوة وأخذوا يعلنون توبتهم علناً. ومع ذلك، فلا تخلو العملية من بعض المخاطر كونها تنطوي على قيام داعش بجمع أسماء وعناوين وأرقام هويات آلاف الرجال وغير ذلك من التفاصيل المتعلقة بهم، ما يجعلهم هدفاً سهلاً لداعش في حال قررت استهدافهم لاحقاً.

وفي الأثناء، جمعت منظمة العفو الدولية أدلة تشير إلى وجود نمط من الإعدامات خارج نطاق القضاء ذهب ضحيتها محتجزون لدى قوات الحكومة العراقية والمليشيات الشيعية في تلعفر والموصل وبعقوبة. كما تسببت الغارات الجوية التي شنتها القوات الحكومية العراقية على المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش إلى قتل وجرح عشرات المدنيين، وذلك في سياق من الهجمات العشوائية أحياناً.

ويستند التقرير الحالي إلى نتائج مهمة بحث وتقصي دامت أسبوعين في شمال العراق، حرص مندوبو منظمة العفو الدولية خلالها على زيارة الموصل وكركوك ودهوك وإربيل والبلدات والقرى المحيطة بتلك المدن وكذلك مخيمات النازحين داخلياً في الخزر/ كالك والكرماوة، كما التقى مندوبو المنظمة بالناجين وعائلات ضحايا هجمات داعش وقوات الحكومة والمليشيات المتحالفة معها، والمدنيين النازحين جراء النزاع وأفراد الأقليات وممثلين عنهم وزعماء دين ومنظمات مجتمع مدني محلية والمنظمات الدولية التي تقدم المساعدات للنازحين، والقادة العسكريين لقوات البشمركة. ولقد أُجريت جميع المقابلات الواردة في الوثيقة الحالية أثناء الزيارة المشار إليها أعلاه.

عمليات قتل الأسرى والاختطاف التي تقوم بها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

اختُطف محمود أنور محمد رضا (18 عاما) وعمه زينال محمد رضا (44 عاما وأب لستة أطفال) أثناء مرورهما بإحدى نقاط التفتيش (السيطرة) التي أقامتها داعش على مدخل بلديهما كوكجالي شرقي الموصل، وذلك صبيحة يوم 20 يونيو / حزيران 2014 وهما في طريقهما إلى العمل. وُعثر على جثتيهما بعد يومين في مقبرة البلدة وقد تعرضا لإصابات مروعة. وكانت أيديهما مقيدة خلف ظهريهما. وقالت الالة محمود لمنظمة العفو الدولية:

" غادر محمود وعمه زينال المنزل في السادسة والربع صباحا للعمل في بارتالا حيث عمل زينال بالمباومة في قطاع الإنشاءات هناك فيما كان محمود يقود السيارة لإيصاله إلى مكان العمل. وفي الساعة صباحا سمعنا من أحدهم الذي مر لتوه بإحدى نقاط التفتيش (السيطرة) التابعة لداعش أن محمود وزينال قد استوقفا عند نقطة التفتيش وأنهما محتجزين هناك. وحاولنا الاتصال بهاتفيهما النقالين ولكن كان الجهازان مغلقين. وتوجهت زوجة زينال إلى نقطة التفتيش التي تبعد حوالي خمس دقائق بالسيارة عن منزلنا، وشاهدت أحد عناصر داعش هناك وهو يمسك ببطاقة هوية زينال في إحدى يديه فيما كان يحمل بالأخرى بطاقة هوية لم تتمكن من رؤيتها بشكل جيد، ولربما كانت بطاقة محمود. وأخبرها عناصر داعش حينها بأن تغادر المكان. وفي الثامنة صباحا توجهت شخصيا إلى نقطة التفتيش وعندما سألت عنهما، صوب أحد رجال داعش بندقيته نحوي قائلا: (مكانك) وأجبرني على المغادرة".

" فتوجهت إلى دار الضيافة (التي كانت جزءا من مبنى المحافظة وأصبحت الآن إحدى المحاكم الشرعية التي تديرها داعش)، ولكنني لم أتمكن من الحصول على أية معلومات، ثم توجهت إلى مبنى المحافظة حيث تتواجد كبار قيادات داعش. وهناك قال لي أحدهم: (ياشيعية ارجعي إلى منزلك وسوف يعود ابنك بعد يومين). وفي اليوم التالي اتصل بي شقيقي من مقبرة المدينة أثناء بحثه عن شقيقي الآخر الذي اختُطف في 18 يونيو / حزيران، وقال لي أنه قد عثر على جثتين في المقبرة. ولم يكن بالإمكان التعرف على الجثتين بسهولة نظرا لفقدان أجزاء من رأسيهما بعد تهشيمهما ولكنه عندما وصف ملابسهما لي عرفنا حينها أن الجثتين تعودان لمحمود وزينال. وقال أحد الحضور أن عناصر داعش هم الذين ألقوا بالجثتين في المقبرة."

وتُظهر صور فوتوغرافية أبرزتها عائلة الرجلين لمنظمة العفو الدولية أنه قد تم التمثيل بالجثتين بشكل مروع. وكانت معظم أجزاء منطقة الرأس مفقودة جراء تهشيمها على ما يظهر بحجر أو جسم ثقيل صلب، وجُزت عنق زينال وحُرقت جثته جزئيا. فما كان من عائلتهما إلا أن فرت من كوكجالي فورا.

وأما خال محمود الذي يعمل خبازا ولديه سبعة أطفال ويبلغ من العمر 45 عاما، فلقد اختُطف على أيدي عناصر داعش من منزله في كوكجالي وأمام ناظري زوجته وأطفاله في حوالي الساعة الخامسة من مساء يوم 18 يونيو / حزيران الماضي. واختفت آثاره منذ ذلك الحين، وتعتقد عائلته أنه قد قُتل على الرغم من عدم العثور على جثته بعد. وقالت شقيقته لمنظمة العفو الدولية أنه قد شارك في "الانتفاضة الشعبية" عام 1991 وكان يملك سلاحا بحوزته.¹ ومن غير الواضح إذا ما كان شقيقها قد انتسب لإحدى ميليشيات الشيعة في السنوات الأخيرة.

كما أعدم شقيق آخر لها دون محاكمة رفقة اثنين من زملائه على أيدي داعش بتاريخ 6 يونيو / حزيران 2014 في قسم شرطة 17 تموز الموصل الذي كان يعمل به كونه أحد منتسبي قوات الشرطة الحكومية، ويُدعى شقيقها رائد خضر قاسم (40 عاما) ولديه ستة أطفال. ويُذكر أن تاريخ مقتل رائد تصادف مع أول أيام هجوم داعش على الموصل والذي انتهى ببسط قوات داعش سيطرتها على كامل أنحاء المدينة في 10 يونيو / حزيران. وفي الوقت الذي فر فيه معظم عناصر الجيش وقوات الأمن العراقية من الموصل دون إبداء أدنى مقاومة لمحاولة داعش الاستيلاء على

المدينة، فلقد اشتبك بعض رجال الشرطة في قسم شرطة 17 تموز مع عناصر من داعش. واستمع مندوبو منظمة العفو الدولية لتسجيل صوتي المكالمات هاتفية مدتها ساعتين ونصف الساعة جرت بين رائد خضر قاسم وزوجته وابنه وابن اخته. واستمرت المكالمات الهاتفية من الساعة 8:30 ولغاية الساعة 11 صباحا بتاريخ 6 يونيو/ حزيران حيث انتهت بانهييار مقاومة رائد وزملائه في قسم شرطة 17 تموز واقتحامه من قبل عناصر داعش وأسر رائد واثنتين أخريين من رفاقه لا زالا على قيد الحياة (في الوقت الذي قُتل فيه رفاق آخرون كثر أثناء الاشتباكات). وقبيل انتهاء التسجيل الصوتي يخبر رائد زوجته وابنه وابن شقيقته بما يلي: "لقد دخلوا (يعني عناصر داعش)". وسمع حينها صوت عناصر داعش يقولون "استسلموا ولكم الأمان" ثم انتهى التسجيل الصوتي مع قول عناصر داعش لرائد وزمليه الشرطيين الآخرين: "اركبوا في السيارة". وسرعان ما علمت عائلة رائد من سكان المنطقة اتصلوا بهم هاتفيا أن رائدا وزمليه مجندين على الأرض قتلى بجانب قسم الشرطة. وتوجهت زوجة رائد إلى الموصل في نهاية المطاف لاستلام جثته في 11 يونيو/ حزيران، أي بعد يوم من بسط داعش لكامل سيطرتها على المدينة. وقالت لمنظمة العفو الدولية أنها عثرت على جثة زوجها ملقاة على بعد 100 متر من قسم شرطة 17 تموز وإلى جانبه جثتي شخصين تعتقد أنهما تعودان لزميليه. وقالت زوجة رائد: "لقد كان حيا عندما اقتحم عناصر داعش قسم الشرطة. لقد قتلوه عمدا".

كما أُبلغ أقارب الضحايا منظمة العفو الدولية عن حالات مشابهة شهدت مقتل أفراد عمدا بعد قيام عناصر من داعش بأسرهم عقب سيطرتهم على البلدات والقرى. ففي 27 يونيو/ حزيران 2014، داهم عناصر داعش قرية طبرغرة زيارة، وهي قرية تسكنها أقلية الشبك شرقي الموصل، وقتلوا ثلاثة رجال فيها، جميعهم من الشيعة. وبحسب ما افاد به سكانها، فلقد كانت القرية تؤوي حوالي 70 أسرة من أقلية الشبك،² نصفهم من السنة والنصف الآخر من الشيعة، وظلوا جميعا دون حماية عقب انسحاب الجيش العراقي من المنطقة في 10 يونيو/ حزيران الماضي. وأخبر أقارب الضحايا الثلاثة منظمة العفو الدولية أنهم اضطروا وغرهم من سكان القرية الشيعة إلى مغادرتها في مساء اليوم السابق بعد أن قال لهم سكان إحدى القرى المجاورة أن عناصر داعش يتأهبون لاجتياح قرية طبرغرة زيارة في اليوم التالي:

" مكث ولدي وابن عمي وابن أخي خلفنا لحماية منازلنا من التعرض للنهب. وخططوا للفرار في حال وصول داعش، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك ليقعوا في الأسر وتقدم داعش على قتلهم لاحقا وإلقاء جثثهم في الوادي. وروى لنا بعض الجيران والرعاة السنة الذين ظلوا في القرية وما حولها تفاصيل ما جرى. والضحايا الثلاثة هنا هم حافظ جليل عطية (35 عاما) ويعمل سائقا وهو أب لثلاثة أطفال، وابن خاله عزت ما شاء الله عبد الله، وهو رجل معاق يبلغ من العمر 52 عاما ولديه سبعة أطفال، وابن شقيقه شاكر محمود ماشاء الله وهو والد لثلاثة أطفال وفي أواخر الثلاثينات من عمره."

وعندما التقت منظمة العفو الدولية بهذه العائلة في أوائل يوليو/ تموز، لم يكن أفرادها قد تمكنوا بعد من استعادة جثث أبنائهم الثلاثة، كونهم لا يجراون، حالهم كحال غيرهم من الشيعة، على العودة إلى القرية التي أصبحت تحت سيطرة قوات داعش الآن.

كما أقدمت داعش على قتل عدد غير مؤكد من السجناء بعد ساعات فقط من فرارهم من سجن بادوش المركزي غربي الموصل على إثر فرار قوات الجيش والأمن من البلدة صباح يوم 10 يونيو/ حزيران. وسقط بين القتلى أحد سكان بغداد الشيعة ويُدعى مشتاق صالح المزعل (31 عاما) وهو محتجز منذ العام 2005 ويمضي السنة التاسعة من الحكم الصادر بسجنه 15 سنة بتهمة حيازة السلاح دون ترخيص والانتساب لعضوية الميليشيا الشيعية المعروفة باسم جيش المهدي.³ وأخبر أشقاؤه منظمة العفو الدولية أنهم كانوا يجرون معه اتصالا هاتفيا بين الساعة 6:30 و10:45 صباحا، أي خلال الفترة التي تمكن فيها من الفرار من السجن والساعة التي شهدت مقتله رفقة آخرين من المحتجزين الشيعة. وقال أحد أشقاؤه:

"أجرى آخر اتصال معنا الساعة 10:33 صباحا ليخبرنا أنه يتم تحميله رفقة سجناء آخرين على متن شاحنة؛ وعرف حينها أن النهاية قد اقتربت. وفي الساعة 10:45 صباحا، انقطع الاتصال للمرة الأخيرة. وحاولت أن اتصل به ثانية طوال ساعات وحينما رد أحدهم على الاتصال قال لي الرجل الذي رد عبر هاتف أخي أنه قد تُوفي. فعرضت عليه أن أدفع له الكثير من المال إذا ساعدني على استعادة جثته شقيقي ولكنه رفض قائلاً أنه ليس بحاجة للحصول على أي مال مني".

وعلمت أسرة مشتاق من سجناء آخرين أن عناصر داعش قاموا بفصل السجناء الشيعة عن السنة وقتلوا الشيعة منهم. وأخبر سجناء آخرون منظمة العفو الدولية بعد تمكنهم من الفرار قبيل وصول قوات داعش أن العديد من زملائهم غير السنة قد قُودوا ويُعتقد أن داعش قد أسرتهم أو قتلتهم. وقال أحد أفراد أقلية اليزيدية أن ابن عمه البالغ من العمر 19 عاما والذي أمضى نصف مدة الحكم الصادر بسجنه سبع سنوات قد اتصل بعائلته في حوالي الساعة 7 أو 8 من صباح يوم 10 يونيو/ حزيران ليقول أنه قد خرج من السجن وأنه سوف يقصد بعض الأقارب في سنجار،

ولكن انقطعت أخباره بعد ذلك الاتصال. وقال أحد السجناء السابقين من أفراد اليزيدية في سجن بادوش المركزي أن أحد السجناء الآخرين من نفس الطائفة (55 عاما) كان يمضي السنة الثانية أو الثالثة عشرة من الحكم الصادر بسجنه 15 سنة قد فقد هو الآخر عقب مغادرته السجن ولم يصل إلى منزل عائلته في سنجار أبدا.

ووفق ما أفاد به سجناء سابقون ومحامون اعتادوا على زيارة السجن بانتظام، فلقد كان سجن بادوش المركزي يضم ما بين 2500 و3000 سجين أوائل يونيو/ حزيران لحظة استيلاء داعش على المنطقة. وشكل السنة الغالبية العظمى من السجناء مقابل 400-500 سجين شيعي و100 آخرين ينتمون لأقليات دينية وعرقية أخرى. كما كان بين السجناء عدد صغير من القصر المحتجزين بانتظار المحاكمة. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية حتى الساعة من الحصول على معلومات دقيقة بشأن عدد أو هوية السجناء الذين قُتلوا على أيدي قوات داعش.⁴

وشهدت كل بلدة وقرية وقعت تحت سيطرة داعش في الأسابيع الأخيرة تعرض رجال فيها للاختطاف وذهبت محاولات عائلاتهم لمعرفة شيء عن مصيرهم أو أماكن تواجدهم أدرج الرياح. والضحايا هم من الرجال من مختلف الفئات العمرية والمهن والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وينتمون لمختلف الأقليات الدينية أو العرقية. ولقد أُخلي سبيل بعضهم في وقت لاحق فيما لا زال آخرون في عداد المفقودين. ووحدهم شيوخ العشائر المحلية يتمتعون أحيانا بنفوذ لدى داعش بحيث يتسنى لهم الحصول على معلومات أو التفاوض بشأن إخلاء سبيل المختطفين - مقابل مبالغ مالية ضخمة في بعض الحالات. فمقابل فدية كبيرة، تم بالفعل إخلاء سبيل 24 من الجنود وحرس الحدود الذين ينتمون لطائفة اليزيدية في منطقة سنجار بعد أن قبض عليهم شمال غرب العراق وعرضوا في شريط مصور بثته داعش أواخر يونيو/ حزيران الماضي يظهر أنهم محتجزون وراء الحدود في شمال شرق سوريا.⁵

وفي ظل غياب أي أطر قانونية أو آلية رسمية تحكم أعمال الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والتي أصبحت تسيطر الآن على مساحات شاسعة من البلاد، وقع ذوو المختطفين في حيرة من أمرهم بشأن الجهة التي يتعين عليهم اللجوء إليها من أجل العثور على أقاربهم المفقودين. ولا تتجرأ معظم العائلات على تحرير شكوى أو الحديث علنا عن تعرض أقاربهم للاختطاف خوفا من تعريض سلامتهم للخطر. ولقد طلبت جميع العائلات التي أخطرت منظمة العفو الدولية عن أقاربها المختطفين على أيدي داعش إبقاء تفاصيل القضايا طي الكتمان - ما يشي بأن الرعب هو المسيطر في المناطق الواقعة تحت حكم داعش.

الهجمات والتهديدات في ظل العنف الطائفي

يأتي النزاع الذي يلف المنطقة اليوم على خلفية سنوات من العنف فيها. ولقد سبق لمن وجدوا أنفسهم اليوم عالقين وسط هجمات داعش أو تهديداتها ضحايا أيضا لموجات من العنف الطائفي والسياسي في الماضي. ولطالما كان عناصر قوات الأمن العراقية وأفراد عائلاتهم بصرف النظر عن المذهب أو الطائفة أو القومية التي ينتمون إليها هدفا للجماعات والفصائل المسلحة. واضطرت إحدى النساء السنة وتدعى ميسون (31 عاما) إلى النزوح رفقة صغارها الثلاثة عن منزلهم في الشرقاط (الكائنة جنوب شرق الموصل) بتاريخ 20 يونيو / حزيران الماضي عقب قيام رجال عرفوا على أنفسهم أنهم من داعش بطردهم من المنزل. وقالت ميسون لمدوبي منظمة العفو الدولية:

" جاء ستة مقنعين مساء/ باحثين عن زوجي الذي يعمل شرطيا في فرع مكافحة الإرهاب بالموصل. وقالوا أنهم يريدون قتله. ثم عادوا بعد يومين إلى المنزل وطردوني مع صغاري منه. ولم يفسحوا لي المجال كي أصطحب معي شيء من حاجياتنا. " وقال زوجها، وهو من السنة بالمناسبة، أن شقيقه وثلاثة من أبناء عمومته قُتلوا على أيدي الجماعات المسلحة في السنوات الأخيرة. وقال زوج ميسون: " قتلوا ابن عمي أنس في بادئ الأمر، وذلك في عام 2007 ثم كرروا فعلتهم مع شقيقي الأصغر غيث في عام 2012 والذي كان يعمل شرطيا أيضا ثم قتلوا ابنا عمي فراس وكمال في نهاية عام 2013. ولم يكن ابنا عمي من عناصر قوات الأمن ولكنهما كانا يعارضان تنظيم القاعدة وداعش وجميع الإرهابيين الذين هم على شاكلة أفراد التنظيمين. ولهذا السبب قتلوهم".

وأخبر عنصر سني آخر من عناصر الشرطة الاتحادية (الفيدرالية) منظمة العفو الدولية ما يلي:

" قبل ثلاثة أشهر، أي في 11 مارس / آذار، تم تفجير منزلي الكائن في قضاء وادي الحجر بالموصل. ولحسن الحظ كنت خارج المنزل حينها رفقة زوجتي وأطفالنا الأربعة. وعندما سمعت بدخول قوات داعش الموصل بتاريخ 6 يونيو / حزيران، بادرت بالفرار فورا؛ فلقد أيقنت أنهم يسعون إلى قتلي لا محالة. ففي يناير / كانون الثاني 2012، قتلوا شقيقي الأصغر على الرغم من أنه كان مدنيا. فلقد قتلوه نظرا لعدم تمكنهم من الوصول لي شخصيا. وفي مارس / آذار 2013، قتلوا ابن شقيقي الآخر الذي كان مدنيا أيضا ولكن كان والده يخدم في صفوف الجيش".

كما استهدفت داعش على نحو مشابه أفرادا من جميع المذاهب والأقليات ممن سبق لهم العمل مع قوات الولايات المتحدة في ماضي السنوات، بما في ذلك المدنيين الذين عملوا لصالح شركات خاصة تعاقدت القوات الأمريكية معها للقيام بأعمال خدمات التنظيف أو تجهيز الطعام.

وتنطوي معاودة بروز التوترات القائمة منذ أمد على بعد طائفي أكثر عمقا، لا سيما في المناطق التي شهدت طوال سنوات نزاعا بين الميليشيات السنية والشيوعية. فعلى سبيل المثال، فلقد شهدت المنطقة المحيطة بمدينة كركوك (الواقعة جنوب شرق الموصل) والتي لطالما سعت حكومة إقليم كردستان إلى ضمها لأراضي الإقليم، وهي المدينة التي تؤوي الكثير من القوميات والأقليات الدينية (من قبيل الأكراد والعرب، والتركمان، سنة وشيعة) وقوع مواجهات مسلحة أواسط يونيو / حزيران بين عناصر داعش (والفصائل السنية المتحالفة معها على الأرجح) التي تحاول بسط سيطرتها على المناطق المحيطة بكركوك، والميليشيات التركمانية الشيعية التي تحاول بدورها صد هجمات داعش في قرية بشير والمناطق القريبة منها.

وأوقعت الصدامات المسلحة عشرات القتلى بين أفراد الأقلية التركمانية الشيعية. وأبلغ عن أن الإصابات كانت جميعها في صفوف المدنيين الذين استهدفتهم قوات داعش بشكل متعمد. ولكن في الوقت الذي كان فيه بعض القتلى مدنيين عزل دون أدنى شك ممن علقوا وسط إطلاق النار، أو أنه قد تم استهدافهم عمدا أثناء فرارهم من المنطقة، فتفيد شهادات بعض الضالعين في تلك الصدامات وغيرهم من الشهود التركمان الشيعة أن بعض القتلى كانوا مدنيين مسلحين وينتمون إلى الميليشيات وأنهم قد شاركوا في المواجهات المسلحة مع قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).⁶ وقُتل البعض أثناء مشاركتهم في القتال فيما زُعم أن الآخرين قد قُتلوا عمدا بعد وقوعهم في أسر عناصر داعش. وبعد الهجوم الذي وقع على قرية بشير بتاريخ 17 يونيو / حزيران الماضي وأوقع أكثر من 15 قتيلا، استغرق الأمر سكان القرية خمسة أيام لاستعادة جثث القتلى وزُعم أن بعضها قد أُحرق أو مُثل به.

وفي قرى أخرى من قرى التركمان والشبك المحيطة بالموصل التي هاجمتها واجتاحتها قوات داعش في يونيو / حزيران وأوائل يوليو / تموز، لا سيما قرى قبة وشريخان (شمال الموصل) وكوكجالي وطبغرة زيارة وعمركان (شرق الموصل)، قامت قوات داعش باختطاف عشرات التركمان والشبك الشيعة ونسفت حسينيات الشيعة ومقاماتهم ودمرت منازلهم أو نهبتها. وأطلعت إيمان (40 عاما) من قرية قبة منظمة العفو الدولية على صور فوتوغرافية وتسجيل مصور للدمار الذي لحق بمنزلها؛ وقالت إيمان:

"بادرنا بالفرار عندما استولت داعش على الموصل، وبعد أسبوعين (أي في 25 يونيو / حزيران) نسف رجال داعش مسجد العباس وتضرر منزلي جزئيا كونه يقع بجوار المسجد. ثم عادوا ثانية وأجهزوا على ما تبقى من منزلي".

وقال أحد الجيران لمنظمة العفو الدولية أن منزله ومنزل شقيقه قد دُمر على أيدي داعش في نفس اليوم:

"قاموا أولا بإخراج جاري من منزله، ثم نهبوا المنزل وأضرموا النار فيه. وكرروا فعلتهم في منزل شقيقي. وسمح لجاري بالعودة إلى المنزل ولكنه أُصيب بالهلع وبادر بالفرار".

كما اجتاحت قوات داعش قرية عمركان التي يقطنها شيعة من الشبك، وقال سكانها لمنظمة العفو الدولية أنه وبعد مغادرة قوات داعش، اتضح أنهم قد نهبوا جميع منازل القرية:

"نحن قوم فقراء؛ وما هم الآن وقد استولوا حتى على القليل الذي بحوزتنا. فما الذي عسانا نفعله؟ وكيف عسانا نطعم أطفالنا؟"

وحسب ما أفاد به سكان بعض تلك القرى، فلقد كان عناصر داعش يبحثون تحديدا عن الأسلحة وعناصر الميليشيات والناشطين السياسيين وصادروا بنادق هجومية من بعض منازل الشيعة - عقب أن فروا منها (فيما بقي معظم سكان تلك القرى من التركمان والشبك السنة حتى بعد استيلاء داعش عليها). كما أُخلي سبيل معظم الذين تم اختطافهم فيما لا زال آخرون في عداد المفقودين. وبحسب شهادات بعض القرويين، كان عناصر داعش يبحثون في بعض الحالات عن أشخاص بعينهم.⁷

الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية

بعد أن أعلنت داعش مسؤوليتها عن ارتكاب بعض الفظائع، بل وحرصت على نشر ذلك على الملأ، حرصت الحكومة العراقية في معرض انهماكها في تأمين الدعم الدولي إلى جانبها على إخفاء الانتهاكات التي ارتكبتها عناصر قواتها. ولقد تمكنت منظمة العفو الدولية من جمع أدلة تشير إلى وجود نمط من الإعدامات خارج إطار القضاء ذهب ضحيتها المحتجزون لدى قوات الحكومة والمليشيات الشيعية في مدن تلغفر والموصل وبعقوبة.⁸

وأدى الناجون من المحتجزين وأقارب القتلى بإفادات تتضمن تفاصيل مروعة تشير إلى قيام القوات العراقية بارتكاب سلسلة من الهجمات الانتقامية بحق المحتجزين السنة قبيل انسحابها من تلغفر والموصل شمال العراق اللتان أصبحتا تحت سيطرة داعش الآن. وأما بعقوبة الواقعة وسط العراق، فتحاول قوات الحكومة والمليشيات الشيعية صد محاولات داعش للسيطرة على المدينة.

كما أخبر الناجون وأقارب الضحايا منظمة العفو الدولية أن حوالي 50 سجيناً سنياً أُعدِموا خارج إطار القضاء في المبنى التابع لوكالة مكافحة الإرهاب في القلعة بتلغفر ليلة 15 يونيو / حزيران الماضي. ووصف أحد الذين نجوا بأعجوبة كيف قام أربعة جنود بفتح باب الغرفة التي كان يُحتجز فيها وبدأوا بإطلاق النار لا على التعيين:

"في حوالي الساعة 1:45 بعد منتصف الليل، فتح أربعة جنود الباب ونادوا على أسماء البعض؛ وظهر أنهم كانوا يحاولون التأكد من أن أولئك الأشخاص موجودون في نفس الغرفة. ثم بدأوا بإطلاق النار بشكل مستمر عبر بنادقهم الآلية واستمر ذلك لفترة طويلة. وحمل ثلاثة من الجنود بنادق آلية من طراز كلاشنيكوف فيما حمل الرابع بندقية آلية. ووقف خلفهم ثلاثة جنود آخرين على الأقل، مما تسنى لي رؤيته حينها، ولربما كانوا أكثر من ذلك ولكن هذا ما استطعت رؤيته. وكنت متواجداً في آخر الغرفة نوعاً ما واحتميت بجانب دورة المياه قبل أن تغطيني جثث المحتجزين الذين سقطوا قتل فوقي. لقد أنقذني القتل. وقُتل في تلك الغرفة 46 شخصاً وسمعت عن مقتل آخرين في الغرفة المجاورة."

ووصفت أم محمد الحالة المروعة التي كانت عليها جثة نجل ابن عمها، كمال فتحي حمزة، قائلة:

"أُصيب بعدة طلقات في الرأس والصدر؛ وكانت جثته مغطاة بالدم إلى درجة لا يمكن معها معرفة دم أي جثة كانت نظراً لتكدس الجثث فوق بعضها البعض. ولم يكن مدانا بارتكاب أي جرم؛ فلقد أُلقي القبض عليه قبل 10 أيام أو 15 يوماً فقط. ولم يمرض على زواجه أكثر من شهر قبيل مقتله."

كما قال أفراد عائلات أخرى أن أقارب لهم بين المحتجزين في سجن تلغفر قد لقوا حتفهم، ونهت بعض تلك العائلات بوجود أكثر من فردين من أفرادها في السجن. وقال معظمهم أن أقاربهم قد اعتُقلوا قبيل فترة وجيزة من مقتلهم وأنهم كانوا محتجزين بانتظار المحاكمة، ولكن لم تتم محاكمة أي منهم أو حتى إسناد التهمة إليهم بشكل رسمي.

وفي حادثة منفصلة وقعت في الموصل، قُتل زهاء 20 رجل سني محتجزين لدى جهاز مكافحة الإرهاب في منطقة حي الدندان. وقال أحد الناجين من هناك أن الجنود جاءوا في حوالي الساعة العاشرة من مساء يوم 9 يونيو / حزيران إلى الزنزانة واقتادوا 13 من المحتجزين فيها والبالغ عددهم 82 شخصاً. وقال إنهم سمعوا بعد ذلك صوت إطلاق النار يتردد صدها في المبنى.

"اقتاد الجنود البعض منا وانهالوا علينا ضرباً بالأسلح (الكابلات) وقالوا أننا إرهابيون قبل أن يعيدونا إلى الزنزانة ثانية. وفي الساعة 11:30 مساءً، فتحوا الباب ورموا قنبلة يدوية (رمانة) داخل الزنزانة وأغلقتوا بابها وأطفئوا الأنوار. فقتل ستة محتجزين فوراً وأصيب آخرون كثير، وأنا بينهم، حيث أصبت بعيني وساقِي. وتوفي أحدهم متأثراً بجراحه بعد عدة ساعات. وفي الصباح الباكر، جاء بعض المسلحين وأخلوا سبيلنا واصطحبوا الجرحى إلى المستشفيات. وحينها فقط علمنا أن قوات الجيش والأمن قد فرت من الموصل."

وفي بعقوبة، أُعدم زهاء 50 شخصاً خارج إطار القضاء بطريقة مشابهة في قسم شرطة الوحدة بمنطقة المفرق وسط بعقوبة، وذلك في ساعات الصباح الباكر من يوم 16 يونيو / حزيران الماضي. وقال رئيس بلدية بعقوبة، عبد الله الحياي لمنظمة العفو الدولية أن ابن شقيقه ياسر علي أحمد الحياي (21 عاماً) كان بين أولئك الضحايا الذين قُتلوا على أيدي عناصر إحدى الميليشيات الشيعية بحضور رئيس قسم شرطة الوحدة في

بعقوبة. وقال إنه قد أُلقي القبض على ياسر قبيل شهر وأنه قد تعرض للتعذيب، بما في ذلك نزع أظافره وصعقه بالكهرباء وهو في عهدة الشرطة.

وقال مدير شرطة محافظة ديالى لوسائل الإعلام أن المحتجزين قد تُوفوا جراء القصف الذي قامت به داعش بقذائف الهاون وتهورها في إطلاق النار أثناء محاولة عناصرها اقتحام السجن. ومع ذلك، ووفق ما تظهره التقارير الطبية التي حصل رئيس البلدية عليها، فلقد تعرض ابن شقيقه لطلق ناري في الرأس وهو ما ينسحب على الكثير ممن قُتلوا معه عقب إصابتهم في منطقتي الرأس والصدر. ولقد فر رجال الشرطة السنة من أماكن عملهم عقب مشاهدتهم عمليات القتل تلك خوفا من تعرضهم لهجمات انتقامية.

وقال محافظ ديالى، عامر المجمع، لمنظمة العفو الدولية أنه قد تحدث مع الناجي الوحيد من عملية القتل الجماعي، ويُدعى أحمد خلاص زيدان الحريبي، اثناء زيارته لمستشفى بعقوبة التعليمي. وقال له: "كنا نهناً بليلة هادئة عندما سمعنا صوت إطلاق نار. ثم دخل مسلحون بحضور رئيس قسم الشرطة وبدأوا يطلقون النار علينا." وأصيب أحمد في ساقه وكتفه أثناء الهجوم. وبعد ساعتين من حديثه مع المحافظ، تعرض أحمد للاختطاف على أيدي عناصر من إحدى الميليشيات التي سرعان ما قتلته وألقت بجثته خلف مبنى المستشفى.

مقتل المدنيين وإصابتهم جراء عمليات القصف الجوي والمدفعي

فر معظم النازحين من منازلهم بعد أن وجدوا أنفسهم عالقين وسط الغارات الجوية المتزايدة التي أخذت الحكومة تشنها على المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ما جعل المدنيين يواجهون مخاطر متعاطمة. فلقد قُتل عشرات المدنيين وجُرحوا في غارة جوية شنتها الحكومة بتاريخ 6 يوليو / تموز الجاري على الرشيديّة الواقعة على الأطراف الشمالية لمدينة الموصل. كما أدى القصف المدفعي العشوائي الذي تقوم به قوات الحكومة إلى قتل وجرح مدنيين اعتباراً من وقت سابق من الشهر الماضي.⁹

وقُتل خمسة شباب في أوائل العشرينات من العمر مساء يوم 7 يونيو / حزيران 2014 في حي الصحة بالموصل، وذلك بعد أن أصابت قذيفة مدفعية شرفة الطابق العلوي التي كانوا يجلسون فيها يحتسون الشاي ويتجادون أطراف الحديث. وهؤلاء الشباب الخمسة هم الشقيقان رضا وأحمد إبراهيم عدنان، وسيف نوري محمد، ومحمد عماد حامد، وإبراهيم حكمت دحنون. وأما الناجي الوحيد وهو شقيق إبراهيم، ويُدعى أحمد حكمت دحنون، فلقد أصابته شظية معدنية كبيرة اخترقت صدره وبطنه وفخذه متسببة بتهتك كبير لأعضائه الداخلية. وقال الناجي الوحيد لمنظمة العفو الدولية:

"لم يغادر أحد منزله جراء الأوضاع (أي دخول مقاتلي داعش للمدينة من أطرافها الغربية خلال اليومين الماضيين وانسحاب الجيش والشرطة عبر النهر شرقي المدينة)، وعليه فكنّا نجلس داخل منزلنا مع العائلة والجيران. وكان والداي ونساء العائلة وأطفالها في الدور الأرضي فيما كنا نحن الشباب، أعني أنا وشقيقي وجيراننا نجلس على الشرفة. ولم نسمع صوت أي غارات جوية قبل تلك التي أصابتنا؛ فما كنا لنبقى جالسين في الأعلى لو سمعنا شيئاً من هذا القبيل. وكل ما أذكره هو رؤية وميض ضوء والكثير من الألم".

ومشيراً نحو الفجوة التي جرى ترميمها مؤخراً بعد أن اخترقت القذيفة السقف ووصلت إلى الغرفة في الطابق الأسفل مباشرة، أخبر والد سيف نوري محمد منظمة العفو الدولية بما يلي:

"قمنا بإصلاح الفجوة التي أحدثتها القذيفة، ولكن ما من شيء يمكنه أن يصلح قلبي الكسير. فلقد خُطف ولدي مني وأصيب ابني الآخر إصابة بالغة بحيث لن يتمكن من التعافي منها أبداً. وأحمد الله على سلامة باقي أطفالنا، فلقد كنا نجلس في الغرفة المجاورة لتلك التي سقطت فيها القذيفة بعد أن اخترقت سقفها؛ كان يمكن أن نُقتل جميعاً لو كنا نجلس في الغرفة المجاورة".

وقال أشقاء سيف الصغار والجيران أن القذيفة التي أصابت المنزل كانت أولى الضربات ضمن سلسلة شهدت سبع أو ثمان ضربات أو غارات جوية سمعوا صوتها ذلك اليوم. ولقد سقطت باقي القذائف في مكان قريب دون أو توقع إصابات.

وأما أحد الموظفين المدنيين الذي كان مع الجيش العراقي لحظة انسحابه من المدينة فأخبر منظمة العفو الدولية أن الجيش كان يقصف حينها القسم الغربي من المدينة من مكان تمركزه في تكتات الفرقة الثانية الكائنة بمنطقة الكند شرق المدينة. ويُذكر أن قذائف المدفعية غير دقيقة البتة ولا ينبغي استخدامها في قصف المناطق السكنية الأهلة بالمدينة. كما إن تكرار استخدام هذه الأسلحة والذخائر على هذا النحو ودون إلقاء بال للأنى الذي سوف تلحقه بالمدينة يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي ويُعد جريمة حرب أيضاً.

كما قُتل المزيد من المدنيين في وقت لاحق جراء عمليات القصف المشابهة في منطقة تلعفر وما حولها في شمال غرب الموصل. ففي 22 يونيو / حزيران، وأثناء إجراء مندوبي منظمة العفو الدولية مقابلة مع إحدى الأسر التي فرت من تلعفر وتقيم في مخيم للنازحين داخلها (المهجريين) بالقرب من أربيل، تلقى أفرادها اتصالاً هاتفياً من أقاربهم في تلعفر يخبرونهم فيه أن ابن عمهم عدنان وزوجته زينب وطفلاهما (صبي في السادسة وفتاة في الثامنة) قد قُتلا للتو جراء قصف مدفعي شنته القوات العراقية على منزلهم. وكانوا هم الآخرون قد فروا من تلعفر بعد سقوطها في قبضة قوات داعش في وقت سابق من يونيو / حزيران الماضي، ولكن أسرة عدنان عادت إلى المنزل قبل يومين فقط اعتقالها منها أن الوضع أصبح آمناً ورغبة في الفرار من الظروف البائسة التي كانت تسود المكان الذين أووا إليه.

كما قُتل تسعة مدنيين وجُرح آخرون في قصف آخر شنته القوات العراقية على العيادية التي قصدها طلبا للسلامة بعد فرارهم من منازلهم في تلعفر؛ وكان هناك أطفال ونساء ورجال ومسنون بين الضحايا.

انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الأطراف كافة

خلص تقييم منظمة العفو الدولية إلى أن أطراف النزاع كافة قد ارتكبت انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فلقد أدت الهجمات التي يشنها أطراف النزاع إلى موجة نزوح جماعي للمدنيين.

وعندما تنشط جهات فاعلة مسلحة داخل مناطق أهلة بالسكان، يتعين على الأطراف المتحاربة اتخاذ جميع التدابير الممكنة من أجل تقليص حجم الأذى الذي يلحق بالمدنيين. ويجب عليها اتخاذ تدابير احتياطية لحماية المدنيين والأعيان المدنية الواقعة تحت سيطرتهم من التبعات السلبية المترتبة على هجمات الخصم، بما في ذلك من خلال تفادي - وبأكبر قدر ممكن - وضع أهداف عسكرية داخل مناطق كثيفة السكان أو على مقربة منها. كما يحظر القانون الإنساني الدولي صراحة التحركات من قبيل استخدام "الدروع البشرية" للحيلولة دون شن هجمات على الأهداف العسكرية. ومع ذلك، فإن تقاعس أحد أطراف النزاع عن الفصل بين مقاتليه والمدنيين والأعيان المدنية لا يعفي خصمه من التزامه وفق القانون الإنساني الدولي والقاضي بضرورة توجيه الهجمات لاستهداف المقاتلين والأهداف العسكرية فقط، واتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية أثناء شن الهجمات في سبيل تفادي إلحاق الخسائر في صفوف المدنيين والأعيان المدنية. كما يحظر القانون الإنساني الدولي شن هجمات تستهدف المدنيين غير المشاركين في الأعمال القتالية، ويحظر شن الهجمات العشوائية أيضا (أي الهجمات التي لا تميز بين هدف مدني وآخر عسكري) والهجمات غير المتناسبة (أي التي يمكن أن تلحق أذى عرضيا بالمدنيين بشكل مفرط لا يتناسب والميزة أو الأفضلية النسبية العسكرية المباشرة والملموسة التي كان يُتوخى تحقيقها من تلك الهجمات). وتشكل هذه الهجمات جرائم حرب. وتطبق هذه القواعد على أطراف النزاع كافة دون استثناء وفي جميع الأوقات.

وتسبب النزاع في شمال العراق بنزوح مئات الآلاف من المدنيين الذين لجأوا إلى المناطق الكردية المجاورة الواقعة تحت إدارة حكومة إقليم كردستان. ويعيش معظمهم الآن في ظل ظروف بائسة داخل مخيمات مخصصة لإيواء النازحين داخليا، فيما لاذ آخرون بمدارس ومساجد وكنائس أو حلوا ضيوفا على المجتمعات المحلية. وفي بادئ الأمر كان يُسمح للمدنيين الذين فروا عقب استيلاء داعش على مناطق شاسعة من شمال غرب العراق بدخول أراضي إقليم كردستان العراق، ولكن فرضت حكومة الإقليم في الأسابيع الأخيرة قيودا شديدة على دخول العراقيين من غير الأكراد إلى أراضيها. ويسعى بعض النازحين إلى العثور على ملاذ داخل إقليم كردستان العراق فيما يود آخرون، لا سيما التركمان والشبك الشيعة، الانتقال جنوبا نحو العاصمة ومحافظات الجنوب التي تقطنها أغلبية شيعية حيث سوف يشعرون هناك بمزيد من الأمان.

وبينما تظل الحكومة المركزية في العراق غارقة في انقساماتها السياسية والطائفية، وبينما يظهر على نحو متزايد أن حكومة إقليم كردستان عاكفة أكثر من ذي قبل على ضم المزيد من الأراضي للمناطق الواقعة تحت سيطرتها، يواجه المدنيون العراقيون العالقون وسط النزاع مصاعب جمة ومتزايدة في العثور على الحماية والمساعدة.

وتهيب منظمة العفو الدولية بأطراف النزاع كافة كي تضع حدا بشكل فوري لعمليات قتل الأسرى واحتطاف المدنيين، وأن تعامل المحتجزين بشكل إنساني في جميع الأوقات، والامتناع عن شن هجمات عشوائية، بما في ذلك الامتناع عن استخدام القصف المدفعي والجوي عشوائي التوجيه ضد المناطق التي تشهد تركزا كبيرا للسكان فيها. كما تكرر المنظمة مناشدتها لحكومة إقليم كردستان كي تسمح للمدنيين الفارين من القتال - بصرف النظر عن ديانتهم أو قوميتهم - باللجوء إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة الإقليم والسماح لهم بالمرور الآمن عبر أراضيها.

الهوامش

¹ مارس / آذار 1991 وعقب هزيمة العراق في حرب الخليج، انتفض الأكراد والشيعية ضد نظام البعث بقيادة صدام حسين في أنحاء مختلفة من البلاد، وتمكنوا ولو مؤقتاً من الإطاحة بالإدارات المحلية والسيطرة على مواقع للجيش في العديد من الأماكن. ومع ذلك، فلقد سحق الحرس الجمهوري العراقي الانتفاضة بعد أسابيع وفر العديد ممن شاركوا فيها إلى خارج البلاد فيما احتُجز آخرون و/ أو أُعدموا دون محاكمة.

² الشبك هم أقلية عرقية يقطنون غالباً في محافظة نينوى شمالي العراق. والكثير منهم شيعة فيما بعضهم سني.

³ أطاحت القوات الأجنبية تقودها الولايات المتحدة بالرئيس صدام حسين ونظام حزب البعث في عام 2003، وانتشرت الجماعات والمليشيات الشيعية والسنية المسلحة في العراق كانتشار النار في الهشيم بهدف معلن هو تخليص العراق من الاحتلال بقيادة القوات الأمريكية وغيرها من القوات الأجنبية. ويبرز من بين أكبر وأشهر المليشيات الشيعية مليشيا جيش المهدي بقيادة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر الذي سرعان ما اكتسب نفوذاً سياسياً وقوة عسكرية. وألقت القوات الأمريكية القبض على أعداد كبيرة من السنة والشيعية المنتمين للمليشيات واتهمتم – بصرف النظر عن صحة تلك الاتهامات من عدمها – بالهجوم على القوات الأمريكية والعراقية والمدنيين.

⁴ قد يكون بعض سجناء بادوش المركزي ممن بقيت لهم مدد أحكام طويلة قرر التواري عن الأنظار أو مغادرة البلاد رغبة منهم في عدم العودة إلى السجن وقضاء باقي مدة محكوميتهم.

⁵ <http://www.amnesty.org/en/news/iraq-yezidis-captured-isis-amid-mounting-sectarian-attacks-2014-07-01>

<https://www.facebook.com/photo.php?v=786693921382679&set=vb.336500783068664&type=2>
&theater أنظر:

⁶ وأخر يونيو / حزيران الماضي، لاحظ مندوبو منظمة العفو الدولية وجود عناصر ينتمون إلى مليشيا تركمانية شيعية جيدة التنظيم نسبياً وتنشط في بلدة تازة التي كانت لا تزال حتى وقت طباعة التقرير الحالي تقع تحت سيطرة تلك المليشيا وقوات البشمركة الكردية. ولم يتسن لمندوبي منظمة العفو الدولية زيارة القرى القريبة التي شهدت وقوع إصابات كونها واقعة تحت سيطرة ناصر داعش ونظراً لاستمرار المواجهات المسلحة في بعض تلك المناطق.

⁷ تكرر وصف مقاتلي داعش الذين استولوا على الموصل والمناطق المحيطة بها بأنهم غرباء، ولكنهم في واقع الحال خليط من الأفراد المنحدرين من تلك المناطق وآخرين من خارجها.

⁸ <http://www.amnesty.org/en/news/iraq-testimonies-point-dozens-revenge-killings-sunni-detainees-2014-06-27>

⁹ http://www.huffingtonpost.com/donatella-rovera/war-crimes-in-the-battle_b_5537661.html

17 شمال العراق
المدنيون في مرمى النيران

شمال العراق

المدنيون في مرمى النيران

أدى استيلاء الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية في يونيو / حزيران الماضي إلى جانب بلدات وقرى واقعة في شمال غرب العراق إلى تزايد خطير في التوترات الطائفية وحركات النزوح الجماعي للسكان خوفا من الهجمات وعمليات الانتقام الطائفية. ولقد فر تقريبا جميع أفراد سكان الموصل من غير السنة حالهم كحال نظرائهم في تلعفر والمناطق المحيطة بها التي وقعت تحت سيطرة داعش، وذلك خوفا من عمليات القتل والاختطاف والتهديدات والهجمات على ممتلكاتهم ودور عبادتهم.

كما جمعت منظمة العفو الدولية أدلة تشير إلى وجود نمط من الإعدامات خارج نطاق القضاء ذهب ضحيتها محتجزون لدى قوات الحكومة العراقية والمليشيات الشيعية في تلعفر والموصل وبعقوبة. كما تسببت الغارات الجوية التي شنتها القوات الحكومية العراقية على المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش إلى قتل وجرح عشرات المدنيين، وذلك في سياق من الهجمات العشوائية أحيانا.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar



منظمة العفو الدولية